برنامج **الأمم المتحدة** للبيئة

كوكبُنا. غايتُنا.

التقرير السنوي لعام 2025

رسالة من المديرة التنفيذية

الطريق إلى الأمام هو معاً

وسط التوترات العالمية وتحوّلات الأولويات الوطنية، يواجه نهج تعدّد الأطراف تحديات بلا شك. ومع ذلك، كان عام 2025 عامًا أظهرت فيه الدول أنّ التعددية البيئية هي المنارة التي ترتفع فوق ضباب الخلافات الجيوسياسية لتجمع العالم على العمل الموحّد.

كما سترون في الصفحات التالية ، يظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قلب هذه التعددية البيئية، يساند الجهود العالمية لمواجهة تغيّر المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي وتصحرها، والتلوث والنفايات – بما يسهم في خلق مستقبل أفضل وأكثر قدرة على الصمود للبشرية والكوكب.

وتجلّت قوة التعددية البيئية خلال انعقاد الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر أكثر من أي وقت مضى. ففي هذا التجمع العالمي في نيروبي، أكّدت الدول دعمها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كسلطة بيئية عالمية رائدة، وأصدرت خلاله تفويضات جديدة عبر 11 قراراً و3 مقرّرات نهائية شملت مختلف التحديات البيئية التي يواجهها العالم – بدءاً من الإدارة السليمة للمعادن والمركبات الأساسية للانتقال في مجال الطاقة، ومواجهة ذوبان الأنهر الجليدية وحرائق الغابات، وحماية الشعاب المرجانية، وتعزيز البعد البيئي لمقاومة المضادات الحيوية، ودعم الاستخدام المستدام للذكاء الاصطناعي، وغيرها.

و كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور محوري في العديد من الجهود المتعددة الأطراف الأخرى. فقد أُنشأ في حزيران/يونيو الفريق الحكومية الدولية الجديدة للعلوم والسياسات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث – والتي تُكمل ثلاثية الهيئات العلمية الخاصة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتلوث –استجابةً لطلب الدول الأعضاء خلال الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء مثل هذه الفريق. كما دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول في التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، والتي تجاوزت في عام 2025 العتبة اللازمة لدخولها حيّز النفاذ.

وفي الوقت نفسه، قدّمت تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل تقرير فجوة الانبعاثات والتوقعات البيئة العالمية العالمية، الأساس العلمي لصانعي السياسات لاتخاذ الإجراءات اللازمة. كما دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول في تنفيذ الاتفاقات

البيئية المتعدّدة الأطراف، مثل اتفاق باريس وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. كذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجتمعات الضعيفة على التكيّف مع أزمة المناخ، وتعزيز قدرتها على حماية نفسها من الكوارث الطبيعية، والتعافي من التداعيات البيئية للحرب.

مع أنّ هناك العديد من الأحداث البارزة الأخرى التي يمكن ذكرها، غير أن الموضوع الواضح هو أنّ الدول تثق في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ المهام. لكن العالم يشهد مرحلة اضطراب مالي. وقد تقلّصت ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغادر بعض الموظفين، وأصبحت قدرتنا على التنفيذ موضع اختبار، في وقتٍ تطلب فيه الدول الأعضاء المزيد من المنظمة.

يحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مصدر ثابت لتمويل يمكن توقّعه ويتميّز بالمرونة - ولا سيما لصالح صندوق البيئة، الذي يُعدّ العمود الفقري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. فهو يموّل أبحاثنا العلمية، ويساعدنا على الاستجابة للقضايا البيئية الناشئة، ويسمح لنا بجمع الدول معًا ويمكّننا من تبني نهج طويل الأمد. وإضافةً إلى ذلك، فإنه يعزّز ويدعم القدرة على تنفيذ سياسات وبرامج بقيمة تقارب 3.3 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم.

في العام الماضي، ساهمت أكثر من 100 دولة عضو في صندوق البيئة، مع وصول عدد قياسي من الدول إلى مستوى حصتها الكاملة — ويُعرب .برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن بالغ امتنانه للدول. غير أنني أدعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بكامل مساهماتها، حتى نتمكن في برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تنفيذ ما طلبتموه منّا، وتحقيق نتائج ملموسة وأثر حقيقي.

لا شكّ أنّ البيئة تُشكّل الأساس الذي يقوم عليه السلام والازدهار والنمو الاقتصادي والاستقرار. فكل دولة عضو، وكل مدينة، وكل شركة، وكل فرد سيستفيد من مناخ مستقر، وتنوّع بيولوجي مزدهر، وأراضٍ سليمة ومنتجة، وكوكب خالٍ من التلوث.

لتحقيق هذه الأهداف، يحتاج العالم إلى التعددية البيئية أكثر من أي وقت مضى. كما تحتاج الدول الأعضاء إلى برنامج أمم متحدة للبيئة قويّ يدعمها في تحويل هذا الطموح إلى واقع.

إنغر إندرسون

المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

يعتمد ملايين الأشخاص على نهر السند، الذي يجري عبر باكستان وطاجيكستان، كما يظهر في هذه الصورة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على حماية هذا الحوض النهري الحيوي واستعادته.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أهمّ الأحداث لعام 2025

طوال عام 2025، نفّذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج عمل عالميًا يضع الإنسان في صميمه، لمواجهة تغيّر المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوّع البيولوجي والأراضي، والتلوث والنفايات. وفيما يلي بعض أبرز إنجازاتنا الرئيسية.

أنشئ الفريق الحكومي الدولي المعني بالعلوم والسياسات بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث بعد ثلاث سنوات من المفاوضات بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وسيزوّد هذا الفريق البلدان بالأسس العلمية اللازمة لمواجهة تفاقم التلوّث والنفايات.

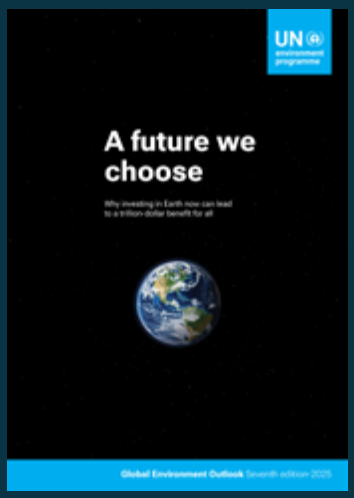

أظهر الإصدار السابع من التوقعات البيئة العالمية العالمية، الذي أعدّه مئات العلماء من تخصصات متعددة، كيف يمكن للعمل البيئي أن يحقق تريليونات الدولارات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الإضافي، وأن يتجنب ملايين الوفيات، وأن يخرج مئات الملايين من الناس من الفقر والجوع.

2.3 مليون

يدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أصبحت أكثر من 170 ألف كيلومتر مربع من المساحات الطبيعية إمّا محمية أو تُدار بشكل أكثر استدامة، ما سيعود بالنفع على 2.3 مليون شخص.

54

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجتمعات في 54 دولة للتكيّف مع الآثار المدمّرة لتغيّر المناخ، كما وسّع نطاق أنظمة الإنذار المبكر المنقذة للأرواح عبر دول المحيط الهادئ المعرّضة للعواصف.

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجتمعات في 54 دولة للتكيّف مع الآثار المدمّرة لتغيّر المناخ، كما وسّع نطاق أنظمة الإنذار المبكر المنقذة للأرواح عبر دول المحيط الهادئ المعرّضة للعواصف.

كشف تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2025 أنه حتى لو أوفت الدول بتعهداتها المناخية، فإن حرارة العالم سترتفع بمقدار يتراوح بين 2.3 و2.5 درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن، ما سيؤدي إلى اضطرابات هائلة.

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عشرات البلدان لتسريع التصديق على اتفاقية تاريخية لحماية التنوّع البيولوجي في أعالي البحار، التي تتعرّض لتهديدات ناجمة عن تغيّر المناخ، والصيد الجائر، والتلوّث.

جمع برنامج الأمم المتحدة للبيئة 186 دولة في الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، حيث اتفقت الدول على 11 قرارًا وثلاثة مقررات، تناولت قضايا عدّة شملت الاستخدام المستدام للذكاء الاصطناعي والمعادن والفلزات واتخاذ الإجراءات بشأن حرائق الغابات والأنهار الجليدية.

106

هو عدد الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، «صندوق البيئة»، في عام 2025، مع وصول عدد قياسي منها إلى مستوى حصتها الكاملة

3000+

أُقيم أكثر من 3,000 فعالية في 155 دولة للاحتفال بيوم البيئة العالمي بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي سلّط الضوء على الحلول للحدّ من التلوّث البلاستيكي.

نبذة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بصمة عالمية

يشمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مختلف أنواع النظم البيئية في 151 دولة.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو السلطة في مجال البيئة العالمية الرائدة في القضايا البيئية. تأسس عام 1972، ويوفّرالقيادة ويعزّز الشراكة في مجال حماية البيئة من خلال إلهام الأمم والشعوب وإعلامهم وتمكينهم من أجل تحسين نوعية حياتهم دون المساس بحياة الأجيال القادمة.

في عام 2025، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 151 دولة، حيث قدّم العلوم لدعم صنع السياسات، وقدّم المشورة للحكومات، ودعم الشركات لكي تصبح أكثر استدامة، وقاد مشاريع على المستوى المجتمعي، حسّنت حياة الناس وسبل معيشتهم. وشملت الأعمال، من بين أمور أخرى، البلدان التالية:

20
بلداً أو دولة متأثرة بنزاع

32
بلداً من البلدان النامية غير الساحلية

36
دولة جزرية صغيرة نامية

43
بلداً من الأقل نمواً

الجلسة الختامية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في 12 كانون الأول/ديسمبر

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

التجمّع معًا

سافر ممثّلون عن 186 دولة إلى نيروبي، كينيا للمشاركة في الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وقد أصدرت أعلى هيئة مقرّرة بشأن البيئة في العالم 11 قرارًا وثلاثة مقررات، وُضِعَت لجعل الكوكب أكثر قدرة على الصمود.

> كوكبُنا تحت ضغطٍ غير مسبوق. فدرجات الحرارة آخذةٌ في الارتفاع. والتنوّع البيولوجي يشهد تدهورًا متسارعًا. ويكاد كل شخص على الأرض يتنفس هواءً غير سليم. ومع ذلك، فإن هذه الجمعية تبعث على الأمل.
>
> **أنطونيو غوتيريش**
>
> الأمين العام للأمم المتحدة

وشمل ذلك قراراتٍ بشأن حماية الشعاب المرجانية والأنهار الجليدية، والإدارة السليمة للمعادن والفلزات الأساسية للتحوّل في مجال الطاقة ، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والاستخدام المستدام لنُظُم الذكاء الاصطناعي، والتعاون الدولي لمكافحة حرائق الغابات، وتعزيز العمل المتعلق بالبعد البيئي لمقاومة مضادات الميكروبات، وغير ذلك. كما جمعت الجمعية ممثلين عن جميع قطاعات المجتمع — بدءاً من الشباب والشعوب الأصلية وصولاً إلى قطاع الأعمال— وجمعت الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل عملٍ أكثر تنسيقًا وترابطًا عبر مختلف مسارات الأزمات البيئية.

التقييمات العلمية

كلما عرفت أكثر

يُشكّل انتاج المواد العلمية التي يمكن لمقرري السياسات الاستفادة منها لمعالجة بعض من أكثر التحديات البيئية إلحاحاً في العالم جزءاً جوهرياً من مهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

بلغت هذه الجهود ذروتها مع صدور الإصدار السابع من تقرير "التوقعات البيئة العالمية العالمية" (GEO-7) في كانون الأول/ديسمبر. وقد وجد التقرير—الذي أعدّه 287 عالِمًا من 82 بلداً أنّ البشرية ليست على المسار الصحيح في جهودها لمواجهة تغيّر المناخ وفقدان الطبيعة/التنوّع البيولوجي والتلوّث. ولكن التقرير وضع أيضًا مخططًا للتحول في خمسة نُظُم رئيسية، من التمويل للطاقة، والتي يمكن أن تحقق أكثر من 20 تريليون دولار أمريكي سنويًا من الناتج المحلي الإجمالي الإضافي، وتجنّب ملايين الوفيات المبكرة الناجمة عن التلوث، وتُخرج مئات الملايين من الأشخاص من الفقر والجوع. ذُكر التقرير في 1,273 خبراً في وسائل الإعلام عبر 83 دولة وبـ33 لغة.

أُطلق الإصدار السابع من تقرير "توقّعات البيئة العالمية" ، وهو المنشور الرائد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتزامن مع الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي.

صورة: برنامج الامم المتحدة للبيئة

في الوقت نفسه، كشف تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2025 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنّه حتى لو التزمت الدول بتعهداتها المناخية، فإن درجات الحرارة العالمية سترتفع بمقدار 2.3 إلى 2.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، ما سيؤدي إلى تفاقم الآثار مع كل جزءٍ من الدرجة. ونظرًا إلى ضعف الإجراءات المتخذة للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، فمن المرجّح أن تتجاوز درجات الحرارة العالمية المتوسّطة هدف 1.5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاق باريس، خلال العقد المقبل.

ويدعو التقرير إلى زيادة جذرية في وتيرة خفض الانبعاثات لتقليل هذا التجاوز إلى الحدّ الأدنى، والعودة إلى مسار 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2100. وقد تم الاستناد الى التقرير على نطاق واسع من قبل القادة السياسيين، من بينهم رئيس البرازيل لويز إيناسيو لولا دا سيلفا وأندريه أرانها كورّيا دو لاغو، رئيس مؤتمر الأطراف الثلاثين لتغيّر المناخ (COP30) . كما جرى الإشارة إلى نتائج التقرير في أحد القرارات الرئيسة لمؤتمر (COP30)، الذي يدعو إلى توفير 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا على شكل تمويل متصل بالمناخ للدول النامية.

وجد تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 أنّ الدول النامية لا تتوفر لديها تمويلات كافية على الإطلاق للتكيّف مع تداعيات أزمة المناخ المتفاقمة، مما يعرّض الأرواح وسبل العيش والاقتصادات بأكملها للخطر. وقد استشهدت 323 وسيلة إعلامية في 57 دولة بالتقرير خلال الأسبوع الأول من صدوره.

كما أنشئ في عام 2025 الفريق الحكومي الدولي المعني بالعلوم والسياسات بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث. وسيزوّد هذا الفريق البلدان بعلوم وتقييمات مستقلة لدعم صانعي السياسات في مواجهة تفاقم التلوّث والنفايات. وقد بدأ العمل على إنشاء الفريق منذ صدور قرار من جمعية الأمم المتحدة للبيئة عام 2022. وبذلك تكتمل ثلاثية هيئات الربط بين العلم والسياسات التي تعالج تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

العمل المناخي

موجات جفاف قاسية. حرارةٌ قياسية. فيضاناتٌ مدمّرة.

كلّها سماتٌ لأزمة مناخية تدخل مرحلة التسارع الشديد. يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التصدّي لهذه التهديدات، وهو ما يُعدّ أمرًا محوريًا لخلق فرص العمل، وتعزيز سبل العيش، وتحسين صحة الإنسان.

تُظهر صورٌ ملتقطة عبر الأقمار الصناعية من المرصد الدولي لانبعاثات الميثان تسرّبًا للميثان (يسار الصورة) في منشأة بليبيا.

الصورة: IMEO

الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة

خلال عام 2025، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دولاً ومدناً وشركاء آخرين لمعالجة انبعاثات الغازات الدفيئة.

باستخدام الرصدات الساتلية، كشف مرصد الانبعاثات الدولية للميثان التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تسربات الميثان من منشآت النفط والغاز في 36 دولة. وأدت التنبيهات المرسلة إلى الحكومات إلى إصلاح ما لا يقل عن 19 تسرباً، كانت تضخ مجتمعة 1,200 طن من الميثان كل 24 ساعة.

في عام 2025، انضمّت 14 شركة نفط وغاز إضافية إلى شراكة الميثان في قطاع النفط والغاز التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تساعد الشركات على قياس وتقليل انبعاثات الميثان لديها. أكثر من 150 شركة تملك أصولًا في أكثر من 90 دولة –تمثل 42 في المئة من إنتاج النفط والغاز– أصبحت الآن جزءًا من هذه الشراكة.

بدعم من تحالف المناخ والهواء النظيف (CCAC) الذي دعا اليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قامت 35 دولة بوضع خرائط طريق لتقليل انبعاثات الميثان، وقامت 25 دولة بدمج أهداف خفض الميثان في الجولة الأخيرة من تعهداتها المناخية الوطنية. كما دعم التحالف الدول أثناء سعيها للوفاء بالتزاماتها بموجب التعهد العالمي بشأن الميثان، وهو حملة دولية لتقليل الانبعاثات بنسبة 30 في المئة بحلول عام 2030 مقارنةً بمستويات عام 2020.

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 17 دولة، بعضها من بين الدول الأقل نمواً في العالم، فيما كانت تضع خططاً ملموسة لاستخدام التكنولوجيا في مواجهة تغير المناخ. وأصبح هذا العمل ركيزة أساسية في استراتيجية اليمن الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ وسمح لغانا بالحصول على تمويل بقيمة 70 مليون دولار أمريكي، من المتوقع أن يستفيد منه 3.6 مليون شخص.

استفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضًا من التكنولوجيا الرقمية، حيث عمل مع شركاء لجعل شبكات الطاقة أكثر كفاءة في أربع دول. في البرازيل، شهد بعض السكان انخفاض فواتير الكهرباء لديهم بنسبة تصل إلى 70 في المئة. وفي الوقت نفسه،

بالأرقام

2.3 إلى 2.5 درجة مئوية

هو مستوى ارتفاع درجة حرارة العالم حتى إن أوفت الدول بتعهداتها بشأن تغير المناخ، وفقًا لتقرير فجوة الانبعاثات لعام 2025 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ساعدت التدخلات في بوغوتا، وكولومبيا، ونيو دلهي، والهند، على تقليل استهلاك الطاقة ومنع انقطاع التيار الكهربائي. وقد حسَّن هذا الجهد حياة 340 ألف شخص.

قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة للبرازيل بشأن وضع خطة وطنية لتحقيق أهدافها المتعلقة بتغير المناخ. ستوجه الاستراتيجية السياسات العامة والاستثمارات في البلاد. كما قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة توجيهات فنية لتشيلي أثناء تنفيذها لإطار قانون وطني لتغير المناخ يهدف إلى جعل البلاد محايدة للكربون بحلول عام 2050، كجزء من خطة انتقال بيئية أوسع.

التكيّف مع تغيّر المناخ

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجتمعات حول العالم لمواجهة الجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها من سمات المناخ المتقلب بشكل متزايد.

في عام 2025، قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة 90 مشروعًا للتكيف مع المناخ في 54 دولة. سمح هذا العمل للمزارعين الصوماليين المتضررين من الجفاف بحجز مياه الأمطار على أسطح منازلهم. كما دعم القرويين الكولومبيين في حماية منازلهم من العواصف التي أصبحت أكثر شدة. كما ساعد المزارعين في غامبيا، الذين يواجهون ارتفاع مستويات البحار وتراجع الأمطار، على إيجاد أنواع جديدة من الأعمال، والتي قالت بعض العائلات إنها قللت من الضغوط التي تؤدي إلى الهجرة. وتهدف هذه المشاريع التكيفية مجتمعة إلى إفادة 4.6 مليون شخص واستعادة ما لا يقل عن 2,700 كيلومتر مربع من الأراضي.

في الوقت نفسه، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 25 دولة أثناء تطويرها وتنفيذها لخطط وطنية للتكيف مع تغير المناخ. على سبيل المثال، أدت خطة غانا إلى تركيب محطات أرصاد جوية آلية ستوفر للفلاحين المتضررين من الجفاف توقعات أكثر دقة.

يركز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل كبير على حماية الفئات الأكثر ضعفاً من موجات الحر مع تقليل الانبعاثات من قطاع التبريد. قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مدينة تشيناي الهندية، مشروعًا تجريبيًا استخدم حلولاً مستندة إلى الطبيعة لتخفيض درجات الحرارة في المدارس في الأحياء منخفضة الدخل بمقدار 3 درجات مئوية. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا العمل 150 ألف طالب. في كمبوديا، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تطوير خطة وطنية للتبريد تتطلب من المطورين استخدام التبريد السلبي –الذي يخفض درجات الحرارة عن طريق الحد أو حتى التخلص من الحاجة إلى مكيفات هواء مستهلكة للطاقة –كجزء من الحصول على تصاريح البناء.

قدم تحالف التبريد بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمًا لعشر دول لدمج التبريد في خططها الوطنية للمناخ ولتطوير استراتيجيات تبريد وطنية. وقد حشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبلغ 170 مليون دولار لدعم الدول أثناء تطويرها لأنظمة الإنذار المبكر للمخاطر مثل الفيضانات والأعاصير والجفاف. في خمس دول جزر صغيرة نامية – جزر كوك وجزر مارشال ونيوي وبالاو وتوفالو – مكنت أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسؤولين الحكوميين من تحسين تتبع أنماط الطقس وارتفاع الأمواج بشكل أفضل، وهي مؤشرات على العواصف المدارية. كما دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كيريباتي في عملية تحسين البلاد لتوقّعاتها للأحوال الجوية، وتيمور - ليشتي لوضع خطة للاستجابة للفيضانات. بشكل عام، من المتوقع أن تحمي أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 11 دولة أكثر من 7 ملايين شخص من الكوارث المرتبطة بالمناخ.

وفي الوقت نفسه، دعم مركز تكنولوجيا المناخ الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة 33 دولة فيما كانت تعزّز استخدام التكنولوجيا للتكيّف مع تغير المناخ. في كولومبيا، استخدمت إحدى المبادرات الطائرات بدون طيار ورصد الأقمار الصناعية للكشف عن أماكن تراجع غابات المانغروف، التي تُعد أساسية في حماية السواحل من ارتفاع الأمواج العاتية.

أخيرًا، خلال مؤتمر الأطراف الثلاثين لتغير المناخ، أطلق تحالف التبريد مبادرة "التغلب على الحرارة"، والتي ستدعم المدن لتصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة درجات الحرارة العالية من خلال سد الفجوات في السياسات والتمويل والتنفيذ. وفي الوقت نفسه، أطلق المجلس الحكومي الدولي للمباني والمناخ، الذي ينسّقه التحالف العالمي للمباني والانشاءات الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعوة دولية للحكومات لدعم بناء السكن الميسور والمستدام.

> **حيث لا أشجار مانغروف، ينهار كل شيء وتبدأ معاناة الأسر. مع هذا المشروع، ستعيش عائلتي بسعادة أكبر. إنه بمثابة كنز سيبقى لهم.**
>
> الصياد دييغو ألفريدو فيليز كورتيز حول مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يساعد على إعادة زراعة غابات المانغروف على طول ساحل كولومبيا على المحيط الهادي . تشكّل هذه الأشجار مواطن تكاثر لعدة أنواع من الأسماك وتحمي القرى الساحلية من المدّ العاصفي.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة – مركز تكنولوجيا المناخ

دعم اتفاق باريس

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 18 دولة في تعزيز أنظمة التقارير المناخية الوطنية لديها، ممّا مكّن الدول من متابعة انبعاثات غازات الدفيئة بشكل أفضل، وتطوير سياسات مناخية أكثر طموحًا، وإتاحة الفرص للوصول إلى تمويل جديد متعلّق بالمناخ. كما ساعد البرنامج 24 دولة في إعداد تقارير الشفافية المناخية الخاصة بها، والتي توضح جهودها لتحقيق اتفاقية باريس. تساعد هذه العملية في بناء الثقة فيما بين الموقّعين على الاتفاقية، وهو أمر يُعتبر محوريًا لنجاحها على المدى الطويل.

توفير التمويل المتعلق بالمناخ

تواجه العديد من الدول النامية صعوباتٍ في تأمين التمويل الذي تحتاج إليه من أجل التكيّف مع الظواهر الجوية القاسية وخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة. فعلى سبيل المثال، يُظهر تقرير فجوة التكيّف الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنّ الدول ستحتاج إلى ما يصل إلى 365 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2035 للتكيّف مع تغيّر المناخ — أي نحو 12 ضعفًا لما يتاح لها من تمويل حاليًا. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تغيير هذه المعادلة.

من خلال برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN-REDD) ، قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعمَ لـ 17 دولة استوائية لوضع ضمانات اجتماعية وبيئية تُعدّ من المتطلبات الأساسية لإتاحة الوصول إلى إجمالي 3 مليار دولار أمريكي من المدفوعات القائمة على النتائج مقابل حماية الغابات. ومن شأن هذا العمل أن يُسهم في منع إطلاق 300 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، أي ما يعادل الانبعاثات السنوية لنحو 80 محطة توليد كهرباء تعمل بالفحم.

وفي الوقت نفسه، وجد تقرير "حالة التمويل من أجل الغابات" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنّ العالم بحاجة إلى توسيع الاستثمارات في الغابات على نحوٍ كبير لمواجهة تغيّر المناخ وفقدان الطبيعة. وكان التقرير أحد مصادر البيانات التي استندت إليها البرازيل في إنشاء صندوق خلال مؤتمر الأطراف الثلاثين، حظي في البداية بدعمٍ قدره 6.7 مليار دولار أمريكي، لحماية الغابات الاستوائية.

تُظهر الباراغواي ما يمكن تحقيقه عندما تحمي البلدان غاباتها. وبدعمٍ تقني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أمّنت البلاد 50مليون دولار أمريكي من التمويل القائم على النتائج من أجل تجنّب إطلاق 23 مليون طن من انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق الحد من إزالة الغابات.

من عام 2022 إلى عام 2025، قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمويلًا تأسيسيًا لمشاريع استعادة الغابات في 13 بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأسهم هذا التمويل في استقطاب 212 مليون دولار أمريكي إضافية من مستثمري القطاع الخاص. وتهدف هذه الجهود، في مجملها، إلى استعادة وحماية 849 كيلومترًا مربعًا من الغابات ومنع انبعاث 54 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

> **ما نفعله بالأرض نفعله بأنفسنا.**
>
> ديا ميرزا
>
> عارضة أزياء وممثلة وسفيرة نوايا حسنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الهند

عن قرب

صورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الجبهة الداخلية

بعد أن دمّرت عاصفة قوية محصول الفول السوداني لديها قبل بضع سنوات، جلست المزارعة الغامبية مانغاسا كيجيرا مع زوجها لإجراء حديث قد يغيّر حياتهما.

وقد أصبحت كيجيرا على شفا العوز، فاقترحت على زوجها أن يخوض الرحلة الخطِرة عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا بحثًا عن عمل. وهي رحلة يقوم بها آلاف الغامبيين كل عام، إذ يفرّ كثيرون من المجتمعات الريفية حيث جعلت موجات الجفاف والعواصف المرتبطة بتغيّر المناخ الزراعة أكثر صعوبةً يومًا بعد يوم.

لكن كيجيرا وزوجها وجدا بديلًا لعبور البحر الأبيض المتوسط. فقد انضمّا إلى مشروع يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة يرمي الى دعم المجتمعات في التكيّف مع تغيّر المناخ. وعرّفها العاملون في مجال التوعية على محاصيل مقاومة للجفاف، وأرشدوها إلى كيفية إنتاج أغذية مُصنّعة أكثر ربحًا - مثل معجون الفلفل الحار - من الخضروات التي تزرعها.

أصبحت كيجيرا الآن تكسب ما يكفي لتغطية الأساسيات مثل الغذاء والدواء ورسوم الدراسة لأطفالها الثلاثة، كما يوفّر لها هذا المشروع هامش أمان يساعدها على الصمود في وجه العواصف المقبلة.

> كنتُ حزينة جدًا لأنني لم أكن أملك أي معرفة بكيفية كسب المال. وقد زوّدني المشروع بالمهارات التي أحتاجها (لتسويق الأغذية).
>
> تتحدّث المزارعة الغامبية مانغاسا كيجيرا عن كيفية مساعدة مشروع يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة لها على كسب سبل العيش، مما أتاح لزوجها تجنّب الهجرة بحثًا عن عمل.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عندما كانت الغابات تُقطَع، لم يكن لنحلنا مكان للبحث عن الغذاء، ولم يكن هناك أي محصول. لكن الآن، مع حماية الغابة، يحصل نحلنا على محصول جيد وعلى الأمان أيضًا.

المزارعة الرواندية غورتيتي باهيروموي، التي تعلّمت تربية النحل - وهي مهنة أكثر قدرة على الصمود أمام تغيّر المناخ - من خلال مشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الطبيعة والعمل على الأراضي

لقد تغيّر جزء كبير من كوكب الأرض بفعل الإنسان، حيث أُزيلت الغابات، وتدهورت الأراضي والنظم البيئية المائية، وهدّدت مليون نوع من الكائنات بالانقراض. لمواجهة هذه الأزمة، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول في تحسين إدارة المساحات الطبيعية، وضمان أن تعود جهود الحفظ والاستعادة بالنفع على المجتمعات، ويعمل على توفير التمويل الضروري للحفاظ على التنوّع البيولوجي.

تعزيز حوكمة العالم الطبيعي

الطبيعة هي أساس مجتمعاتنا واقتصاداتنا، ولكي تبقى كذلك، يجب إدارتها بطريقة تمكّن الجميع في كل مكان من الاستفادة من خيراتها. وهذا أحد المحاور الأساسية لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

في عام 2025، دعمَت المنظمة 70 دولة في إعداد استراتيجيات وطنية للتنوّع البيولوجي ومواءمتها مع إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوّع البيولوجي، وهو اتفاق يهدف إلى حماية عالم الطبيعة. ويُعدّ هذا العمل أساسيًا للوفاء بتعهدات الإطار، الذي يسعى، من بين أهدافه وغاياته، إلى حماية 30 في المئة من اليابسة والبحر بحلول عام 2030.

كما قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمًا تقنيًا وماليًا لـ112 دولة أثناء إعداد تقاريرها الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر (UNCCD). وتوضح هذه التقارير كيف تتصدّى الدول للجفاف والتصحّر وتدهور الأراضي، وهي تحدّيات تؤثّر على ثلاثة مليارات شخص حول العالم.

وكان من مجالات التركيز الأخرى تحسين حوكمة المحيطات، التي تتعرّض لضغوط متزايدة نتيجة تغيّر المناخ، والصيد الجائر، والتلوّث. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع عشرات الدول لتسريع التصديق على الاتفاق بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية (BBNJ).

وقد حظي هذا الاتفاق التاريخي، في عام 2025، بعدد كافٍ من التصديقات مكّنه من الدخول حيّز التنفيذ رسميًا في أوائل عام 2026، ليوسّع وللمرة الأولى الحماية لتشمل التنوّع البيولوجي في أعالي البحار. ومن بين جهوده الأخرى، يقدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمًا تقنيًا لـ29 دولة لمواءمة تشريعاتها مع الاتفاقية والاستعداد لتنفيذها.

كما قدّمت المنظمة مدخلات تقنية لمجموعة العشرين بشأن التخطيط المكاني البحري، واستعادة السواحل، والحد من التلوّث، بما يسهم في تعزيز الاستدامة. وتمثّل دول مجموعة العشرين نحو 45 في المئة من سواحل العالم و85 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما يبرز الأثر العالمي المحتمل لهذه المناقشات السياساتية.

وفي الوقت نفسه، قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمًا تقنيًا وماليًا للاتحاد الأفريقي أثناء إعداده لاستراتيجية على مستوى القارة لإدارة المحيطات والمياه الساحلية. وبعد عشر سنوات من المشاورات، تركّز هذه الاستراتيجية على حماية النظم البيئية البحرية في المنطقة، إلى جانب خلق فرص اقتصادية مستدامة.

بالأرقام

148

هو عدد البلدان التي دعم فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود الرامية إلى حفظ النظم البيئية واستعادتها وإدارتها بشكل مستدام

زيادة الدخل وتحسين سبل العيش

في صميم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الطبيعة تكمن حقيقة مفادها أن جهود الحفظ والاستعادة لن تنجح إلا إذا كانت المجتمعات المحلية هي المحرّك الأساسي للعملية والمستفيد منها في الوقت نفسه. ولهذا السبب، ركّزت المنظمة، من الكاميرون إلى الصين، على خلق فرص اقتصادية مستدامة للمجتمعات المحلية.

قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعمالًا ميدانية في 148 بلداً للحفاظ على المساحات الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام واستعادتها. ونتيجةً لهذه الجهود، خضعت ما لا يقل عن 170 ألف كيلومتر مربع من المناطق البرية والبحرية لإدارة محسّنة خلال السنة المالية 2025، التي انتهت في حزيران/يونيو. ومن المتوقّع أن يستفيد أكثر من 2.3 مليون شخص من هذه الجهود، أي ضعف العدد المسجّل في العام السابق.

على سبيل المثال، في الكاميرون، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مزارعي الكاكاو أصحاب الحيازات الصغيرة في زيادة إنتاجهم، مما ألغى حاجتهم لقطع الأشجار في محمية الحياة البرية المجاورة. ويأتي ذلك كجزء من جهود أوسع للبرنامج أسفرت عن وضع 4 آلاف كيلومتر مربع من الغابات المطرية والمستنقعات تحت إدارة محسّنة في ثماني دول ضمن حوض الكونغو. وتعدّ هذه المساحة الخضراء موطنًا لـ11 ألف نوع، وتعتبر أحد أكبر مخازن الكربون في العالم.

وفي الوقت نفسه، في تشيلي، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجتمعات المحلية في حماية أكثر من 3 آلاف كيلومتر مربع من الأراضي الرطبة على طول الساحل، مما يسهم في حماية المنازل من عواصف المدّ البحري وتعزيز قطاع السياحة البيئية المتنامي.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

> تحصل أسرتي الآن على سعرٍ مميّز للكاكاو الذي ننتجه، مما يتيح لنا تأمين سبل العيش والاستثمار.
>
> يتحدّث المزارع رينيه إيتوا ميتو'و عن مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يهدف إلى جعل زراعة الكاكاو في حوض الكونغو بالكاميرون أكثر استدامة وربحية.

في المرتفعات الوسطى لمدغشقر، يرعى أفراد المجتمعات المحلية شتلات الأشجار ويتلقّون تدريبات على سبل عيش بديلة مثل إنتاج الزيوت الأساسية، بهدف حماية مناظرهم الطبيعية.

وفي منغوليا، أعادت المنظمة وشركاؤها تأهيل 25 كيلومترًا مربعًا من الأراضي الخثية والتربة الصقيعية الغنية بالكربون، وهي خطوة من شأنها أيضًا تحسين المراعي لصالح 41 ألف من رعاة الرنّة.

وأخيرًا، في مدغشقر، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 18 قرية في الحصول على حق إدارة مواردها الطبيعية ذاتيًا، بهدف وقف إزالة الغابات وحماية النباتات والحيوانات الفريدة لاتي لا وجود لها في أي مكان آخر على وجه الأرض.

كان أحد محاور تركيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المناظر الطبيعية هو التهديد المتزايد للتصحّر. وقد عملت المنظمة في 140 دولة، مستفيدةً من منح بقيمة 334 مليون دولار أمريكي، للحد من تدهور الأراضي ومكافحة الجفاف. وشمل ذلك دعم مبادرة السور الأخضر العظيم، وهي جهد تقوده أفريقيا لإعادة تخضير منطقة الساحل في تسع دول.

كما دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حفظ النظم البيئية البحرية واستعادتها — بما في ذلك غابات المانغروف، والشعاب المرجانية، ومروج الأعشاب البحرية — في 27 دولة. وأسفر ذلك عن حفظ واستعادة وإدارة مستدامة لنحو 22 ألف كيلومتر مربع من النظم البيئية بحلول نهاية العام الماضي.

دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خمس دول في جنوب شرق آسيا لتحسين إدارة 10 آلاف كيلومتر مربع من المحيطات، وهي مناطق تحتضن جزءاً كبيراً من مصايد الأسماك الرئيسية. وفي المكسيك، دعم البرنامج حفظ غابات المانغروف، التي تُعدّ مناطق تكاثر مهمة للأسماك. أمّا في ليبيا، فقد ساند برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحسين إدارة 10 كيلومترات مربعة من المناطق المحمية حول جزيرة قارة، وهي موقع رئيسي لتكاثر الطيور البحرية.

الاستثمار في العالم الطبيعي

تتطلّب حماية العالم الطبيعي واستعادته موارد مالية. ولتوفير هذا التمويل، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إقامة شراكات مبتكرة مع الحكومات والقطاع الخاص، إلى جانب توجيه التمويل نحو الشركات التي تعتمد نماذج أعمال صديقة للطبيعة.

فعلى سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، بتوجيه أكثر من 35 مليون دولار أمريكي إلى الشركات والمجتمعات التي تعمل على حماية شعاب العالم المرجانية، والتي تواجه تهديدات متزايدة من تغيّر المناخ والتلوّث والأنشطة البشرية. وفي عام 2024، استفاد أكثر من 31 ألف شخص من هذا التمويل من خلال فرص محسّنة لكسب سبل العيش.

تدعم مبادرة "استعادة المدن" التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة 24 مركزًا حضريًا في جهودها لإحياء مناظرها الطبيعية، مع التركيز على توجيه التمويل نحو المشاريع المرتبطة بالاستعادة. ففي داكار، السنغال، على سبيل المثال، ساندت المبادرة المسؤولين في وضع الأسس لإنشاء حزام أخضر حول المدينة، في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة التصحّر.

> الآن هو الوقت المناسب لتكريم أصوات الشعوب الأصلية وتعزيزها، لأننا عندما نقف إلى جانبهم فإننا نقف دعماً لمستقبل محيطاتنا وكوكبٍ متوازن.
>
> **جيسون مومووا**
> ممثل ومدافع عن الحياة تحت الماء لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عن كثب

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

> قرّرنا أن نبدأ هذا المشروع، وإلا كنا سنخسر كل شيء.

يتحدّث حارس المتطوّعين باتيربيك أكماتوف عن سبب مساهمته في حماية الأنواع المهدَّدة بالانقراض في جبال قرغيزستان.

الأماكن المحمية

بالنسبة لفهود الثلوج في آسيا الوسطى، فقد كانت الظروف بمثابة عاصفةً مثالية. إذ يهدّد تغيّر المناخ، وتراجع أعداد الفرائس، والصدام مع الماشية بقاء هذه القطط الكبيرة المنعزلة.

لكن في بعض الأماكن، تلوح بوادر أمل. ومن بينها شريط من جبال تيان شان الوعرة في قرغيزستان، الذي جرى تصنيفه ممرًا بيئيًا بفضل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهنا، تقوم مجموعة صغيرة من حرّاس متطوّعين، بدعم من البرنامج وشركائه، بدوريات في مساحة تبلغ 380 كيلومترًا مربعًا من أقسى التضاريس في آسيا الوسطى.

يسعى الحرّاس إلى حماية فرائس فهود الثلوج وموائلها — وإطلاق عودة هذا الحيوان المراوغ المعروف محليًا باسم "شبح الجبل"، متحدّين درجات حرارة قارسة وخطر مواجهة الصيادين غير المرخّصين المسلّحين بالبنادق.

وبفضل هذه الدوريات، بدأت أنواع الفرائس، مثل الوعول والغزلان، بالعودة. وكذلك الحال بالنسبة للمفترسات العليا مثل الذئاب وفهود الثلوج — إذ جرى رصد 12 من هذه القطط الكبيرة خلال الأشهر الأخيرة.

تقول المقيمة إليزا إسماعيلوفا: "أنا متفائلة جدًا. كنا نروي لأطفالنا قصصًا عن وجود الخنازير البرية والأسماك في الماضي. والآن يسعدني أنهم يستطيعون رؤيتها بأعينهم".

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

> من المدهش أن نرى كيفية ازدهار هذه الأنواع. إنه نموذج يمكن تكراره ليس في تشيلي فحسب، بل في أنحاء العالم كافة.

تتحدّث الناشطة البيئية لوسيا زاباتا عن جهد يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإحياء سلسلة من الأراضي الرطبة على طول ساحل تشيلي.

العمل ضد التلوث

الأرض تغرق في التلوث والنفايات: يكاد كل شخص على الكوكب يتنفس هواءً ملوثًا، وينتج البشر نحو 400 مليون طن من النفايات البلاستيكية سنويًا، وفي كل ثانية يتم حرق أو دفن ما يعادل شاحنة نفايات من الملابس في المكبات. ولتغيير هذا الواقع، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على جعل القطاعات وسلاسل القيمة — بما في ذلك الزراعة، والبناء، والإلكترونيات، والطاقة، والنسيج، والبلاستيك، والتعدين، والنقل — أكثر استدامة.

تحصل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج في كينيا، وكذلك في جنوب أفريقيا وتونس، على دعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتحوّل نحو الاقتصاد الدائري.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقليل البصمة البيئية لصناعة الموضة

تنتج صناعة النسيج ما بين 2 إلى 8 في المئة من الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة، وتستهلك كمية مياه تعادل 86 مليون حوض سباحة أولمبي سنويًا، ولها تأثير كيميائي كبير. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الحد من هذا الأثر البيئي من خلال دعم القطاع لاستخدام حلول أكثر دائرية واستدامة.

تعمل المنظمة مع صانعي النسيج الصغار والمتوسّطي الحجم في أفريقيا وآسيا، داعمةً إياهم في سعيهم لتقليل النفايات بنسبة 25 في المئة. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه الشركات في الانضمام إلى سلاسل قيمة شفافة، ما يتيح لها الوصول إلى الأسواق التي تفرض متطلبات الاستدامة. وتعد الشركات الصغيرة العمود الفقري لصناعة الملابس، حيث تزود غالبًا أكبر العلامات التجارية في العالم.

كما عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تغيير أنماط الاستهلاك من خلال اليوم العالمي للصفر نفايات. وركّزت نسخة هذا العام على كيفية جعل صناعات الموضة والنسيج — بما في ذلك الأزياء السريعة — أكثر استدامة من خلال تقليل النفايات. ومن بين فعاليات اليوم، الذي قادته كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إطلاق مبادرة لتقليل النفايات في ثلاث مقاطعات على طول نهر اليانغتسي في الصين.

جاء "يوم صفر نفايات" في وقت ركّزت فيه صناعة النسيج بشكل متزايد على الحد من التلوث تماشيًا مع أهداف الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية، وهو اتفاق رئيسي اعتمد في عام 2023.

> لدى الموضة... الفرصة والمسؤولية لتكون أداة التغيير.
>
> أمبير فاليتا
> عارضة أزياء عالمية وسفيرة نوايا حسنة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مكافحة التلوث البلاستيكي

إن تلوث البلاستيك المتزايد يلوّث الأرض والبحار والهواء، ويجد طريقه تدريجيًا إلى أجسادنا على شكل جزيئات بلاستيكية دقيقة. وللتصدي لهذا التهديد، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 41 دولة لمعالجة التلوث عبر دورة حياة البلاستيك وخلق اقتصاد دائري أكثر لهذه المادة. وفي إطار هذا العمل، قدّم البرنامج المشورة لزيمبابوي أثناء قيامها برسم خرائط للجزيئات البلاستيكية الدقيقة في أنهارها لأول مرة. كما دعم البرنامج الإكوادور في وضع قواعد للبلاستيك القابل للتحلّل البيولوجي، وهو أمر مهم لأن بعض المواد المعلنة على أنها «قابلة للتحلّل» تتحلّل في الواقع إلى جزيئات بلاستيكية دقيقة.

في عام 2025، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تطوير وتنفيذ برامج المسؤولية الممتدة للمنتج في سبع دول. وتصبح هذه المبادرات، التي تزداد شعبيتها، وسائل تجعل المنتجين مسؤولين عن المنتجات البلاستيكية طوال دورة حياتها، وتساعد في تأمين التمويل لإدارة التلوث البلاستيكي. ولهذا تُعتبر من أهم الأدوات لمكافحة تلوث البلاستيك. فعلى سبيل المثال، في نيجيريا، يدعم البرنامج تصميم سجل وطني للتغليف، ما سيساعد في تطبيق قواعد المسؤولية الممتدة للمنتجين.

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضًا برنامجًا أُطلق عليه اسم إعادة استخدام البلاستيك (Plastic Reboot) لدعم 15 دولة في الانتقال بعيدًا عن التغليف البلاستيكي أحادي الاستخدام - أحد المصادر الرئيسة للتلوّث بالبلاستيك - في قطاعي الطعام والمشروبات. وسيساعد هذا البرنامج، البالغ قيمته 108 ملايين دولار أمريكي، الدول على تعزيز سياساتها والانتقال نحو اقتصاد دائري أكثر للبلاستيك.

يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المدن في كولومبيا وجامايكا وبنما لوضع استراتيجيات لمكافحة التلوث البلاستيكي من خلال اعتماد برامج إعادة الاستخدام. وقد انتشر مفهوم إعادة الاستخدام في العديد من الأماكن مع سعي الدول للانتقال بعيدًا عن البلاستيك أحادي الاستخدام.

عكس المسار

تجاوز برنامج "تحدّي عكس المسار" (Tide Turners Challenge)، الذي يقوم بتوعية الشباب حول التلوث البلاستيكي وينظّم حملات تنظيف للتخلّص منه، حاجز المليون عضو في عام 2025. ومنذ إطلاقه في 2019، نشط البرنامج في 61 دولة. وأظهرت التقييمات الأخيرة أنه ساعد في تغيير طريقة تعامل الطلاب وعائلاتهم مع البلاستيك، وقلّل من آثار التلوث بالبلاستيك على بعض المجتمعات في أفريقيا وآسيا.

تخضير قطاع النقل

يُعد قطاع النقل مصدرًا رئيسيًا لتلوث الهواء والغازات الدفيئة. ولتقليل أثره على البيئة وصحة الإنسان، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر من 50 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل في التحول نحو السيارات الكهربائية وتشجيع المشي وركوب الدراجات. وقد شملت هذه الجهود إطلاق خدمات مختلفة، من سيارات الأجرة الكهربائية في كوستاريكا إلى الدراجات الكهربائية في أوغندا.

قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة لدول شرق أفريقيا أثناء اعتمادها معايير للوقود الأنظف للمركبات التي تعمل بالبنزين والديزل، بما في ذلك السيارات والدراجات النارية. كما دعم البرنامج دول غرب أفريقيا في تنفيذ قوانين تهدف إلى خفض محتوى الكبريت في وقود المركبات، ما يسهم في الحد من نوعين من التلوث الضار بصحة الإنسان: الملوثات الجسيمية والكربون الأسود.

كما أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكة تدعم بعض أكبر شركات توصيل الأغذية والبقالة في العالم في تحوّلها الى استخدام الدراجات النارية الكهربائية وغيرها من وسائل النقل الخالية من الانبعاثات. وقد شهد تحالف "دليفر إي" (Deliver-E) التزامات كبيرة منذ إطلاقه، ويضم منصّات تعمل في 96 دولة وتنفّذ نحو 6 مليارات عملية توصيل سنويًا.

وبالتوازي مع عمله في مجال النقل البري، يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الحد من التلوث في المطارات. فقد أطلق البرنامج مبادرة للتخلّص التدريجي من استخدام رغوات مكافحة الحرائق السامّة المحتوية على مركّبات فلورية - بما في ذلك ما يُعرف بـ«المواد الكيميائية الأبدية» - في مطارات رئيسية في مصر وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا. وستسهم هذه الجهود، التي تُقدَّر بنحو 83 مليون دولار أمريكي، في مساعدة المطارات على التحوّل إلى بدائل أقل سمّية وإزالة 4,500 طن من الرغوات السامّة.

في كوستاريكا، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مرفق البيئة العالمي لمساعدة البلاد على خفض انبعاثاتها من خلال دمج المزيد من المركبات الكهربائية في شبكة النقل .

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

> في السابق، كنت أخشى الطريق. أمّا الآن، فأنا أمتلك مستقبلي.
>
> دوروثي ناماويجّي، سائقة دراجة نارية أجرة من أوغندا، تعلّمت تشغيل وصيانة المركبات الكهربائية ذات العجلتين من خلال برنامج يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويهدف إلى الحد من التلوّث مع خلق فرص اقتصادية للنساء.
>
> الصورة: نساء ينهضن من أجل أفريقيا

جعل التعدين أكثر استدامة

يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قطاع المعادن على حماية المجتمعات من التلوّث، والحد من النفايات، وتعزيز الممارسات المسؤولة.

في دراسة جديدة، دعا المنتدى الدولي للموارد إلى تغييرات جذرية في كيفية تمويل العالم وإدارة استخدام المعادن اللازمة للانتقال إلى الطاقة النظيفة. وتشكّل هذه المعادن أساس تقنيات الطاقة النظيفة مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وبطاريات السيارات الكهربائية. ويعتقد معظم الشركات الكبرى المرتبطة بالتعدين، والتي شاركت في استبيان "تمويل الإمدادات المسؤولة من معادن الانتقال الطاقي من أجل التنمية المستدامة" خلال إعداد الدراسة أن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمية ستساعد في جذب مستثمرين جدد إلى هذا القطاع.

تنتج العديد من عمليات التعدين المخلفات المعدنية، وهي النفايات المتبقية بعد استخراج المعادن من الخام. في العام الماضي، اجتمع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه لإطلاق المعهد العالمي لإدارة المخلفات المعدنية (Global Tailings Management Institute)، وهو هيئة مستقلة تهدف إلى ضمان إدارة شركات التعدين لهذه المواد، التي غالبًا ما تكون سامة، بشكل آمن. سيشرف المعهد على كيفية تعامل الشركات مع المخلفات وفق معيار تم تطويره بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويهدف هذا الجهد إلى تقليل مخاطر الحوادث المتعلقة بالمخلفات المعدنية، التي تسبّبت في الماضي القريب في وفيات كبيرة.

في بعض المعادن، يتم جزء كبير من عملية الاستخراج في المناجم الصغيرة والحرفية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الذهب، حيث يعمل 80 في المئة من عمال المناجم في هذه المنشآت الصغيرة. وقد توسّع برنامج "بلانيت غولد" (planetGOLD)، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويهدف إلى تحسين ممارسات الإنتاج وظروف العمل في هذه المناجم الصغيرة، ليشمل 26 دولة. وقد دعم البرنامج أكثر من 13,700 عامل منجم وساعد في منع إطلاق نحو 38 طنًا من الزئبق، وهو مادة سامة للغاية، غالباً ما تُستخدم في المناجم الصغيرة.

مواجهة تلوث الهواء

كما تعامل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أشكال أخرى من تلوث الهواء، الذي يودي بحياة نحو 7 ملايين شخص سنويًا.

دعم تحالف المناخ والهواء النظيف (CCAC)، الذي ينسقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 68 دولة في تنفيذ سياسات للحد من الملوثات فائقة التأثير، وهي مواد تلوث الهواء وتسهم أيضًا في الاحترار العالمي. وشمل هذا الدعم تمويلًا بقيمة 22 مليون دولار أمريكي، وتركّز على بلدان الجنوب، مع التعاون مع مجموعة من الصناعات عالية الانبعاثات.

أطلق تحالف المناخ والهواء النظيف، تنفيذاً لقرار من جمعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منصة تبادل معلومات إدارة جودة الهواء، وهي مركز معرفي متكامل يهدف إلى دعم جهود الحكومات في وضع سياسات قائمة على الأدلة لضمان هواء أنظف.

قدّمت شراكة الهواء النظيف في آسيا والمحيط الهادئ المشورة لثماني دول أثناء وضعها سياسات للهواء النظيف، بما في ذلك تايلاند. حيث قدّم لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة بشأن قانون جديد للهواء النظيف. كما أعد تقريرًا فنيًا ساهم في تعزيز معايير جودة الهواء الخارجي في البلاد.

صادق وزراء البيئة الأفارقة رسميًا على خريطة طريق إقليمية جديدة تهدف إلى خفض الحرق المفتوح للنفايات بنسبة 60 في المئة بحلول عام 2030 والقضاء عليه تمامًا بحلول عام 2040. وقد تم تطوير الخطة بدعم من تحالف المناخ والهواء النظيف. كما اعتمد وزراء البيئة في مجموعة الدول العشرين، بدعم من التحالف نفسه، إعلانًا يدعو إلى اتخاذ إجراءات أشدّ حزمًا بشأن الملوثات المناخية قصيرة العمر.

وأخيرًا، في تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت رابطة دول جنوب شرق آسيا قرارًا يقرّ بأن لكل شخص في الكتلة الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة صياغة هذا الإعلان، الذي من المتوقع أن يوجّه إصلاحات السياسات الوطنية ويعزّز الحوكمة البيئية في منطقة يقطنها أكثر من 670 مليون شخص.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بالأرقام

%90

هي النسبة المئوية من سكان العالم الذين يتعرضون لمستويات تلوث الهواء تتجاوز إرشادات منظمة الصحة العالمية.

عن قرب

فستان قابل للتحلّل البيولوجي عُرض لأول مرة في أسبوع الموضة للأزياء الراقية في باريس.

الصورة: طوني ورد

من خلال استخدام قشور البصل وصبغات الميرمية، يتبنى المصممون **الاستدامة**

عندما تشير المصممة بتول الرشدان مؤسِسة دار الأزياء (Studio BOR) في الأردن، إلى أنها تصنع الملابس من مخلفات الزيتون المطحون وقشور البصل، غالباً ما يُقابل حديثها بدهشة واستغراب.

لكن هناك سبب وجيه يكمن وراء أزيائها القائمة على الموارد الغذائية. إذ صُمّمت لتتحلّل مع مرور الوقت، ممّا يميّزها عن جبال المنسوجات الاصطناعية التي تغرق الكوكب. وغالباً ما ينتهي المطاف بهذه الملابس الاصطناعية إلى تسريب مواد كيميائية في التربة، وإطلاق جسيمات بلاستيكية دقيقة في المجاري المائية، وعندما تُحرق، تُلحق التلوث بالهواء.

وتُعدّ الرشدان واحدة من بين أكثر من 150 مصمماً من ذوي الوعي البيئي الذين تلقوا النصيحة والتوجيه من قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى الحد من الأعباء البيئية لصناعة الأزياء على كوكب الأرض. وقد نجح أحد المصممين المشاركين في هذا البرنامج، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في ابتكار مجموعة أزياء من شعيرات فُرش الطلاء، بينما صمم آخر معطفاً شبيهاً بالفراء مصنوعاً من أربطة الأحذية.

يقول المصمم اللبناني حازم قيس، البالغ من العمر 31 عامًا، والذي غالبًا ما يستخدم الميرمية لصبغ تصاميمه: "كل ما فعلناه سيعود [ليطاردنا]. لذا، علينا ان نتبنى نهجاً أكثر استدامة."

> إنه بلا شك يفتح باب النقاش.
>
> تتحدّث مصمّمة الأزياء بتول الرشدان عن تصاميمها القابلة للتحلّل البيولوجي

تكنولوجيا

الموجة المقبلة

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع حكومة فرنسا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية والاسلكية، التحالف من أجل الذكاء الاصطناعي المستدام. ويضم هذا التحالف أكثر من 200 شريك، من بينهم 37 شركة تكنولوجية و14 دولة، ويهدف إلى ضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي مستدامًا بيئيًا وأن يُحدث أثرًا إيجابيًا على كوكب الأرض.

مبتكرو الحلول الرقمية

شارك أكثر من 150 مبتكراً شاباً في 'هكاثون' من أجل البيئة أُقيم في مدينة نيروبي بكينيا. وقد فاز بالمركز الأول فريق 'مسيتو غارد" ' (Msitu Guard)، الذي طوّر نموذجاً للتعلّم الآلي يتنبأ بمعدلات بقاء الأشجار؛ وهي بيانات تُعدّ ركيزة أساسية في الجهود الرامية لمواجهة ظاهرة إزالة الغابات. ويندرج الحدث ضمن مساعٍ أوسع نطاقاً يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتزويد المبتكرين البيئيين الناشئين بسبل التدريب والتوجيه."

خلال فعاليات 'هاكاثون'، شارك مبتكرون شباب في كينيا في ابتكار حلول رقمية وحلول قائمة على البيانات للتصدي للأزمات البيئية.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الكوارث والنزاعات

من تحت الرماد

يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجتمعات التي تواجه الآثار البيئية للكوارث والنزاعات، بدءاً من قطاع غزة وصولاً إلى أوكرانيا، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة مكامن الضعف البيئية التي غالباً ما تغذّي عدم الاستقرار.

أزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 22 ألف طن من الأنقاض من 27 طريق وصول رئيسيًا في قطاع غزة، حيث ترك عامان من النزاع المنطقة مغطّاة بالركام. وقد سهّل رفع الركام إيصال المساعدات الإنسانية ودعم الحركة الآمنة للسكان، مما أفاد نحو 200 ألف شخص.

كما تعمل الفرق على تجهيز مركزين لإعادة التدوير، حيث سيُحوَّل الركام إلى مواد بناء، في مشروع تجريبي يُراد له أن يكون نموذجًا يُحتذى به في باقي أنحاء غزة.

بناءً على طلب دولة فلسطين، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمًا بيئيًا ثانيًا لقطاع غزة. وخلص التقييم إلى أن القطاع يواجه أزمة بيئية غير مسبوقة، مع احتمال تلوّث التربة والساحل ومصادر المياه العذبة تلوّثًا شديدًا. كما أشار إلى أن قصف غزة خلّف نحو 61 مليون طن من الركام — أي ما يعادل حجم نحو 15 هرمًا من أهرامات الجيزة. وقد ساعد هذا التقييم، الذي يقدّم 30 توصية لعكس الضرر البيئي، في توجيه العمل الإنساني في غزة.

وفي الوقت نفسه، أسهمت التقييمات البيئية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوكرانيا في توجيه جهود التعافي، بما في ذلك مبادرات لتعزيز إدارة مياه الصرف الصحي، والتصدي للتلوّث الكيميائي، وتحسين إدارة الركام. كما يقدّم البرنامج دعمًا تقنيًا لمدينتين أوكرانيتين - خاركيف وميكولايف - أثناء وضعهما خططًا للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

ويهدف هذا العمل إلى دعم تعافٍ مستدام من النزاع، الذي دمّر بنية تحتية طاقية في أوكرانيا بقيمة 20 مليار دولار أمريكي. ففي مدينة خاركيف، على سبيل المثال، وضع المشروع خطة مدتها عامان لرقمنة شبكات الطاقة التي تزود 1.2 مليون مستهلك بالتدفئة.

أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مشروعًا لاستعادة 10 آلاف كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية والمراعي حول منتزه الدندر الوطني في السودان. ويهدف هذا الجهد إلى دعم مجتمعات محلية في التعامل مع الأمطار غير المنتظمة المرتبطة بتغيّر المناخ، وتقليل المنافسة على الموارد النادرة - كل ذلك مع حماية أحد أكبر المحميات الطبيعية في البلاد. وسيفيد المشروع مباشرة نحو 55 ألف شخص، ويأتي في وقت حرج للسودان، حيث أشعلت الحرب الأهلية التي تدور منذ نحو ثلاث سنوات أزمة واسعة في الأمن الغذائي.

في جنوب العراق، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة مشروع لإنشاء أراضي رطبة بمساحة خمسة هكتارات تعالج مياه الصرف الصحي لنحو 30 ألف شخص عبر سلسلة من البرك المملوءة بالقصب. ويُظهر هذا المشروع كيف يمكن للحلول المستدامة ومنخفضة التكلفة أن تستعيد الأراضي الرطبة، وتعالج النفايات، وتعزز إمدادات المياه في المناطق المعرضة للجفاف.

يشير التقييم البيئي الثاني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لقطاع غزة إلى ضرورة إزالة وفرز وإعادة تدوير أو التخلص من ما يفوق

61 مليون طن من الركام، بعضها ملوَّث بالأسبستوس والمواد الكيميائية والنفايات الصناعية.

الصورة: وكالة فرانس برس (AFP)

اتفاقات بيئية متعدّدة الأطراف

معاً أداؤنا أفضل

يستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانات العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والشراكات الإقليمية الحكومية الدولية، والهيئات العلمية والسياسية. ومع الإقرار باستقلالية هذه الهيئات، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة معها عن كثب لمواجهة أبرز المشكلات البيئية في العالم. وفيما يلي نظرة على بعض إنجازاتها الرئيسية المحققة خلال عام 2025.

واصلت اجتماعات مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم لعام 2025 الجهود الرامية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الكيميائية والنفايات. وأُدخلت تعديلات على اتفاقية بازل لتحديث عمليات التخلص من النفايات وهي عمليات تُحدد صنف النفايات، مما يسهم في تعزيز الضوابط البيئية للاتفاقية. كما أدرجت ثلاث من الملوثات العضوية الثابتة على قائمة المواد الخاضعة للتنظيم بموجب اتفاقية ستوكهولم، مما يمهّد الطريق للتخلص التدريجي منها. وإضافة إلى ذلك، أدرجت مادتان كيميائيتان جديدتان في اتفاقية روتردام، التي تنظم التجارة الدولية للمواد الكيميائية الخطرة.

اجتمعت الدول في جنيف، سويسرا، لاستئناف الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC)، المكلفة بوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية. وقد شارك في الدورة أكثر من 1,400 مندوب

من 184 دولة، إلى جانب ألف مشارك يمثلون أكثر من 400 منظمة بصفة مراقب. ورغم اختتام المحادثات دون التوصل إلى اتفاق، أكدت الدول مجدداً التزامها بمواصلة المفاوضات. ومن المقرر أن تستأنف لجنة التفاوض الحكومية الدولية أعمال دورتها الخامسة مرة أخرى في شُباط/فبراير 2026 لانتخاب أعضاء مكتب جدد.

روّج المنبر الحكومي الدولي للتنوّع البيولوجي وخدمات النظم البيئية لاعتماد تقريرين بارزين يبحثان في الأسباب الكامنة لفقدان التنوع البيولوجي والحلول المتكاملة لأزمة التنوع البيولوجي العالمية. وقد استخدم صانعو القرار هذه التقارير، بما في ذلك حكومة البرازيل، وهيئة التقاعد والتأمين الأوروبية.

في عام 2025، اتفقت الأطراف في اتفاقية ميناماتا على إنهاء استخدام حشو الأسنان الممزوج بالزئبق بحلول عام 2034، وهو ما يُعدّ إنجازًا مهمًا في الحدّ من التلوّث بالزئبق. واستنادًا إلى حظر عام 2023 على استخدام الزئبق في مستحضرات التجميل، دعا التزام ليبرفيل الدول الأفريقية إلى التخلّص من كريمات تفتيح البشرة الملوثة بالزئبق السام.

احتفلت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون بالذكرى الأربعين لتأسيسها. وأدت هذه المعاهدة إلى وضع بروتوكول مونتريال، وهو اتفاق يهدف إلى التخلص التدريجي من المواد التي تدمّر طبقة الأوزون. ونظرًا لأن العديد من هذه المواد تسهم أيضًا في الاحترار العالمي، فقد منع البروتوكول إطلاق نحو 135 مليار طن من غازات الاحتباس الحراري بين عامي 1990 و2010 فقط، وهو ما يعادل تقريبًا سنتين من الانبعاثات العالمية الحالية.

في دورة التمويل لعامي 2024–2025، وافق الصندوق المتعدد الأطراف، المُنشأ بموجب بروتوكول مونتريال، على تنفيذ 538 مشروعًا في 128 دولة ومنطقتين. ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في منع انبعاث أكثر من 7,500 طن من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون من خلال الحد من استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية الفلورية.

كما ستؤدي هذه المشاريع إلى تجنّب انبعاث ما يقرب من 14 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون عبر مشاريع تستهدف مركبات الكربون الهيدروفلورية، وهي غازات مُسببة للاحترار العالمي يجري التخفيض التدريجي منها بموجب البروتوكول.

ومنذ إطلاقه قبل ثلاثة عقود، قدّم الصندوق 4.3 مليار دولار أمريكي على شكل منح لتمويل أكثر من 10 آلاف مشروع مرتبط بحماية طبقة الأوزون.

جُزُر المكسيك، التي تؤوي ثلث أنواع سُمّيت رائدًا عالميًا في مجال الاستعادة البيئية في عام 2025، وذلك في إطار عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية، الذي تقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بالشراكة مع جهات أخرى.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

التواصل

نشر الخبر

من خلال الاستفادة من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وقيادة حملات التوعية، يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحفيز العمل البيئي ودفع الناس إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية البيئة.

في 5 حزيران/يونيو، أحيا الناس في جميع أنحاء العالم اليوم العالمي للبيئة 2025، متحدين حول أحد أكثر التحديات البيئية إلحاحًا على كوكبنا: التلوث البلاستيكي. وقد حظيت الحملة بتغطية إعلامية عالمية شملت 56 ألف قصة صحفية بـ56 لغة. كما نُظّم أكثر من 3 ألف فعالية في 155 دولة من قبل الحكومات والمنظمات والأفراد، وتم تسجيلها على الموقع الإلكتروني لليوم العالمي للبيئة، في إشارة واضحة إلى إرادة عالمية لإنهاء هذه الأزمة المتفاقمة.

كما قاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة حملات توعوية بمناسبة ثلاثة أيام دولية رئيسية أخرى، هي: اليوم العالمي للصفر نفايات، واليوم الدولي للهواء النظيف من أجل سماء زرقاء، واليوم الدولي للتوعية بالفاقد والمُهدر من الأغذية.

تمت قراءة القصص المنشورة على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول جهود حماية البيئة بأكثر من 3.7 مليون مرة، كما حصدت مقاطع الفيديو التي نشرها البرنامج أكثر من 194 مليون مشاهدة. وظهرت منشوراته على حساباته عبر مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من 235 مليون مرة، وحقّقت 3 مليون تفاعل

في كل عام، يمنح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أرفع وسام بيئي تابع للأمم المتحدة لأفراد يُطلق عليهم لقب أبطال الأرض. وفي عام 2025، تم تكريم خمسة أشخاص ومنظمات حققوا إنجازات بارزة في مكافحة تغيّر المناخ. كما كرّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع كريس كيمبر، الرئيس التنفيذي لشركة التكنولوجيا النظيفة وقناة يوتيوب (Planet A)، ثلاثة ناشطين بيئيين صاعدين بوصفهم أبطال الأرض الشباب. وبالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، شارك أبطال الأرض الشباب في برنامج امتد ثلاثة أيام شمل الإرشاد وبناء الشبكات، إلى جانب حصولهم على الجائزة نفسها.

في اليوم العالمي للبيئة

أنجز الفنان الهولندي Mr. Super A جدارية بارتفاع 20 طابقًا في وسط مدينة شيكاغو لرفع الوعي بأهمية استعادة النظم البيئية.

الصورة: @StreetArtMankind

التمويل

جوهر أقوى

خلال السنوات الأخيرة، شهد برنامج الأمم المتحدة للبيئة طلبًا مستمرًا على أعماله، وهو دليل واضح على مدى تقدير الدول لقدرة البرنامج الفريدة على معالجة محركات الأزمات البيئية. وللاستجابة لهذه الدعوات لتقديم الدعم، يحتاج البرنامج إلى تدفق ثابت من التمويل المرن الذي يمكن توقّعه.

الأداة الرئيسية لذلك هي صندوق البيئة، وهو الصندوق الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المدعوم من الدول الأعضاء. ويظل التمويل العام الركيزة الأساسية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج عمله الأساسي، الذي يتمّ توسيع نطاقه عبر برامج ومشاريع محددة مدعومة بتمويل مخصّص من مصادر مختلطة.

تكمّل صناديق الكوكب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة صندوق البيئة من خلال تمويل مخصص بشكل مرن، وهي مفتوحة لمساهمات من جميع أنواع المانحين، وتساعد برنامج الأمم المتحدة على توسيع نطاق عمله الأساسي.

فيما يلي نظرة أقرب حول أهمية التمويل الأساسي والمرونة المالية

تكمّل صناديق الكوكب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة صندوق البيئة من خلال تمويل مخصص بشكل مرن، وهي مفتوحة لمساهمات من جميع أنواع المانحين، وتساعد برنامج الأمم المتحدة على توسيع نطاق عمله الأساسي.

- **الخلاصة:** يتيح التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستجابة السريعة للتحديات الناشئة، واعتماد منظور طويل الأمد في عمله، وهو أمر ضروري لتحقيق أثر واسع النطاق على المستوى العالمي.
- **الأثر المضاعِف:** يُعدّ التمويل الأساسي محفّزًا لاستثمارات إضافية، إذ يساعد المشاريع والبرامج على التوسّع عبر مختلف المناطق.
- **مُسرِّع العلوم:** يساعد التمويل الأساسي برنامجَ الأمم المتحدة للبيئة على إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد المراجعة المستمرة، من خلال دعم التقييمات الموثوقة - مثل تقرير التوقّعات البيئية **العالمية،** وتقرير فجوة الانبعاثات، وتقرير الاستشراف - التي تُوجّه صنع السياسات القائمة على الأدلة.
- **حسر السياسات:** أسهم التمويل الأساسي في دعم إنشاء هيئات علمية–سياسية، مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والمنصة الحكومية الدولية للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، والفريق الحكومية الدولية الحديدة للعلوم والسياسات بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث.
- **التعاون العالمي:** يُعدّ التمويل الأساسي البذرة التي تُمكّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من حمع الدول معًا لصياغة وتنفيذ اتفاقيات بيئية دولية تُحدث تغييراً حقيقياً.

جنباً إلى جنب

على مدى 30 عاماً، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جنبًا إلى جنب مع مرفق البيئة العالمية (GEF) لدعم الناس في تحسين نوعية حياتهم دون المساس بآفاق الأجيال القادمة. وفي عام 2025، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية في تنفيذ 302 مشروعاً في 148 بلداً. وقد أتاح هذا العمل، المدعوم بتمويل قدره 1.3 مليار دولار أمريكي، الحدّ من التلوث الكيميائي، وحماية التنوع البيولوجي والمياه المشتركة والأراضي المتدهورة، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة التحديات البيئية. ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من 32 مليون شخص من هذه الجهود.

مواجهة تغيّر المناخ

منذ عام 2016، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق المناخ الأخضر في تنفيذ 100 مشروع في 78 بلداً، وتبلغ قيمة هذه المحفظة 504 ملايين دولار أمريكي. وحاليًا، ينفّذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق المناخ الأخضر 40 مشروعًا في 46 بلداً بقيمة 433 مليون دولار أمريكي. وقد أسهمت هذه الشراكة في حشد تمويلٍ مشترك إضافي بقيمة 53 مليون دولار أمريكي. وتعزيز إدارة 525 هكتارًا، وتحقيق فوائد لأكثر من 601 ألف مستفيد مباشر وغير مباشر.

لمحة حول التمويل

الوضع المالي حتى 25 كانون الأول/ديسمبر 2025 (مليون دولار اميركي)

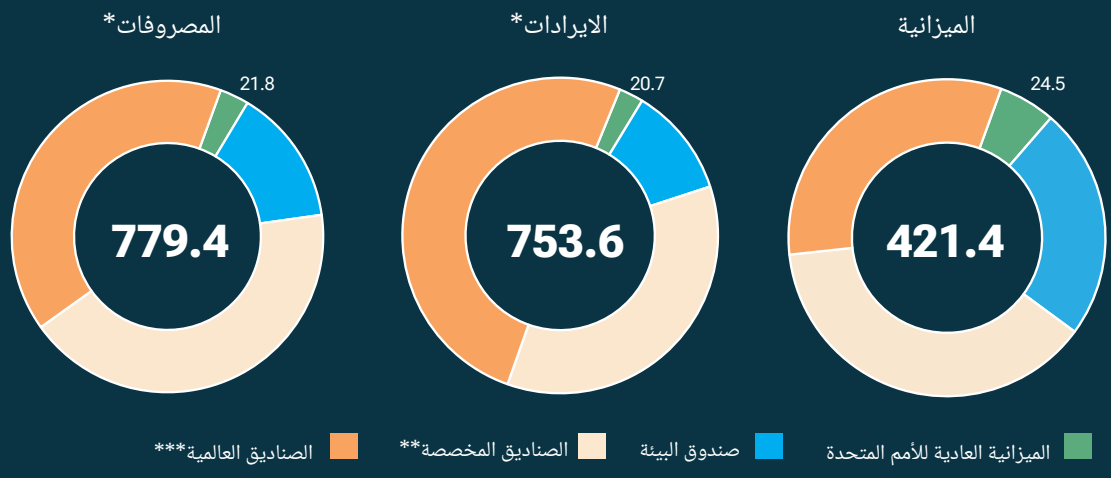

* أرقام الايرادات مؤقتة وتخضع لاستكمال وإغلاق الحسابات المالية السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2025

** تشمل الأموال المخصصة الصناديق الكوكبية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من الصناديق المخصصة بشكل مرن .

*** تمثل الصناديق العالمية مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر.

أكبر 15 دولة مساهمة في صندوق البيئة لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)

النرويج	13.0
مملكة هولندا	10.2
ألمانيا	9.9
الدنمارك	7.8
فرنسا	7.6
السويد	5.1
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	4.7
بلجيكا	4.7
سويسرا	3.9
كندا	2.2
إسبانيا	2.1
فنلندا	1.8
الصين	1.4
اليابان	1.3
السعودية	1.2

* تشمل المساهمات المخصصة بشكل مرن

** شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي العالمي لتعبئة تمويل القطاع الخاص من أجل التنمية المستدامة.

أكبر 15 دولة مساهمة في الأموال المخصصة لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)*

وكالات الأمم المتحدة	48.7
ألمانيا	41.1
إيطاليا	39.9
الدنمارك	22.9
مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة**	22.4
المفوضية الأوروبية	22.3
المؤسسات/المنظمات غير حكومية	20.1
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	19.4
اليابان	9.4
النرويج	7.8
السويد	6.9
أستراليا	6.0
القطاع الخاص	4.8
سويسرا	4.5
كندا	3.0

الدول المساهمة في الصناديق الكوكبية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى اليوم (بالدولار الاميركي)

النرويج	18,962,952
بلجيكا	9,479,557
فنلندا	3,271,538
الدنمارك	3,029,832
جمهورية التشيك	166,230
الفلبين	20,000

المساهمون في صندوق البيئة في عام 2024 حسب الفئة (عدد الدول الأعضاء)

77 المساهمون بحصة كاملة *

29 المساهمون الآخرون

87 غير المساهمين

الحصة الكاملة وما فوق لميزانية صندوق البيئة وفقًا للجدول الإرشادي الطوعي للمساهمات، الذي وضعته الدول الأعضاء.

المساهمون بحصة كاملة

أذربيجان
أرمينيا
ألبانيا
ألمانيا
أوروغواي
أيرلندا
أيسلندا
إريتريا
إسبانيا
إسواتيني
الأردن
البوسنة والهرسك
الجبل الأسود
الدنمارك
السعودية
السودان
السويد
الصومال
العراق
الغابون
الفلبين
المغرب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
النرويج
اليمن
بربادوس
بلجيكا
بليز
بنما
بنما
بوتان
توفالو
تونغا
تيمور- ليشتي
جزر المالديف
جزر سليمان
جزر سيشل
جمهورية التشيك
جمهورية الدومينيكان
جورجيا
رواندا
زامبيا
ساحل العاج
سان مارينو
سانت كيتس ونيفس
سريلانكا
سلوفينيا
سويسرا
صربيا
طاجيكستان
عمان
غامبيا (جمهورية)
غرينادا
فانواتو
فرنسا
فيجي
قبرص
كابو فيردي
كمبوديا
كينيا
لاتفيا
لوكسمبورغ
ليبيا
ليبيريا
ليتوانيا
مالطا
مدغشقر
مصر
مملكة هولندا
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موناكو
ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)
ناورو
نيوزيلندا
هندوراس

المساهمون الآخرون

أستراليا
أندورا
إندونيسيا
إيطاليا
البرتغال
الصين
الكويت
المجر
المكسيك
النمسا
اليابان
باكستان
بلغاريا
بنغلاديش
بولندا
تايلند
ترينيداد وتوباغو
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
سلوفاكيا
سنغافورة
فنلندا
فيتنام
كازاخستان
كرواتيا
كندا
كوستاريكا
مالاوي
ماليزيا

الموارد حسب مصدر التمويل، 2020-2025 (مليون دولار أمريكي)

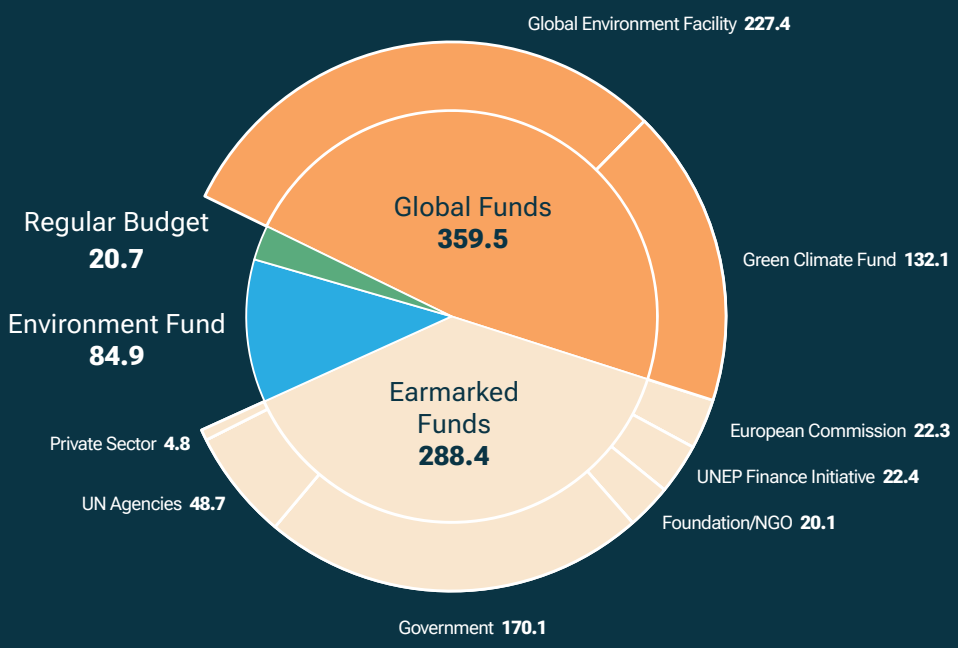

الموارد حسب مصدر التمويل، 2020-2025 (مليون دولار أمريكي)

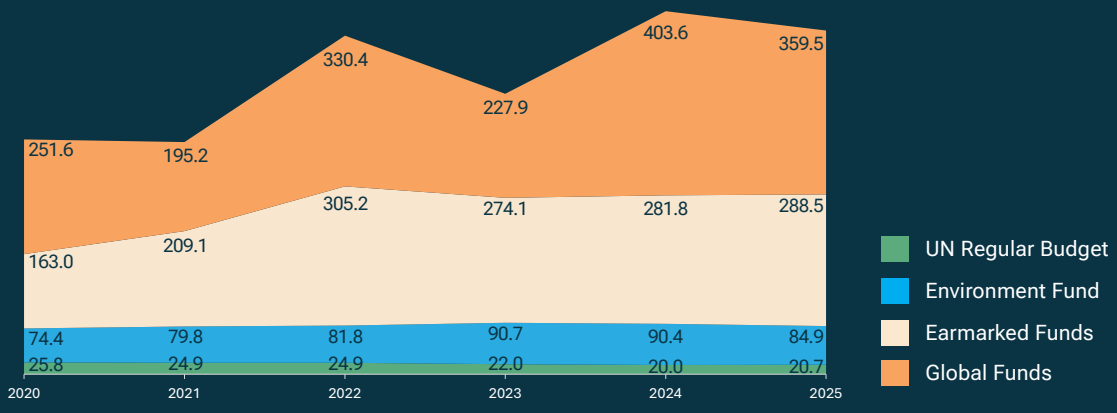

الإنفاق في دول برامج الأمم المتحدة، للعام 2025 حسب الاقاليم

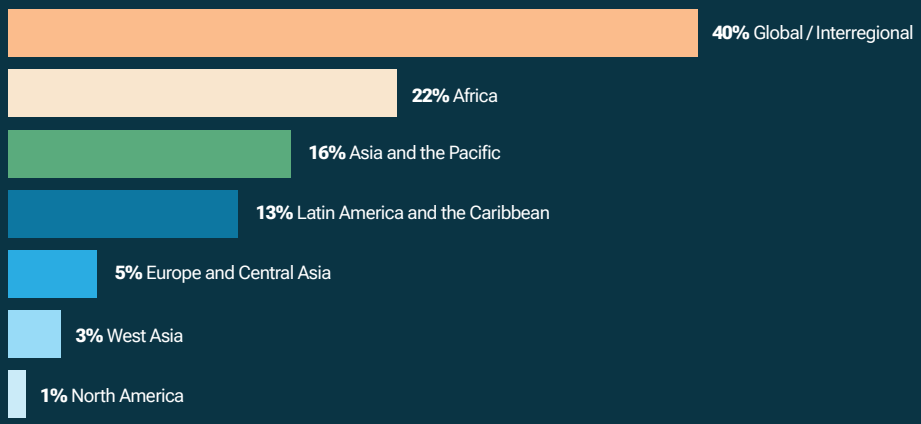

يعرب برنامج الأمم
المتحدة للبيئة عن امتنانه
لجميع الشركاء المموّلين.
كلّ مساهمة لها أهميّتها
للناس والكوكب.

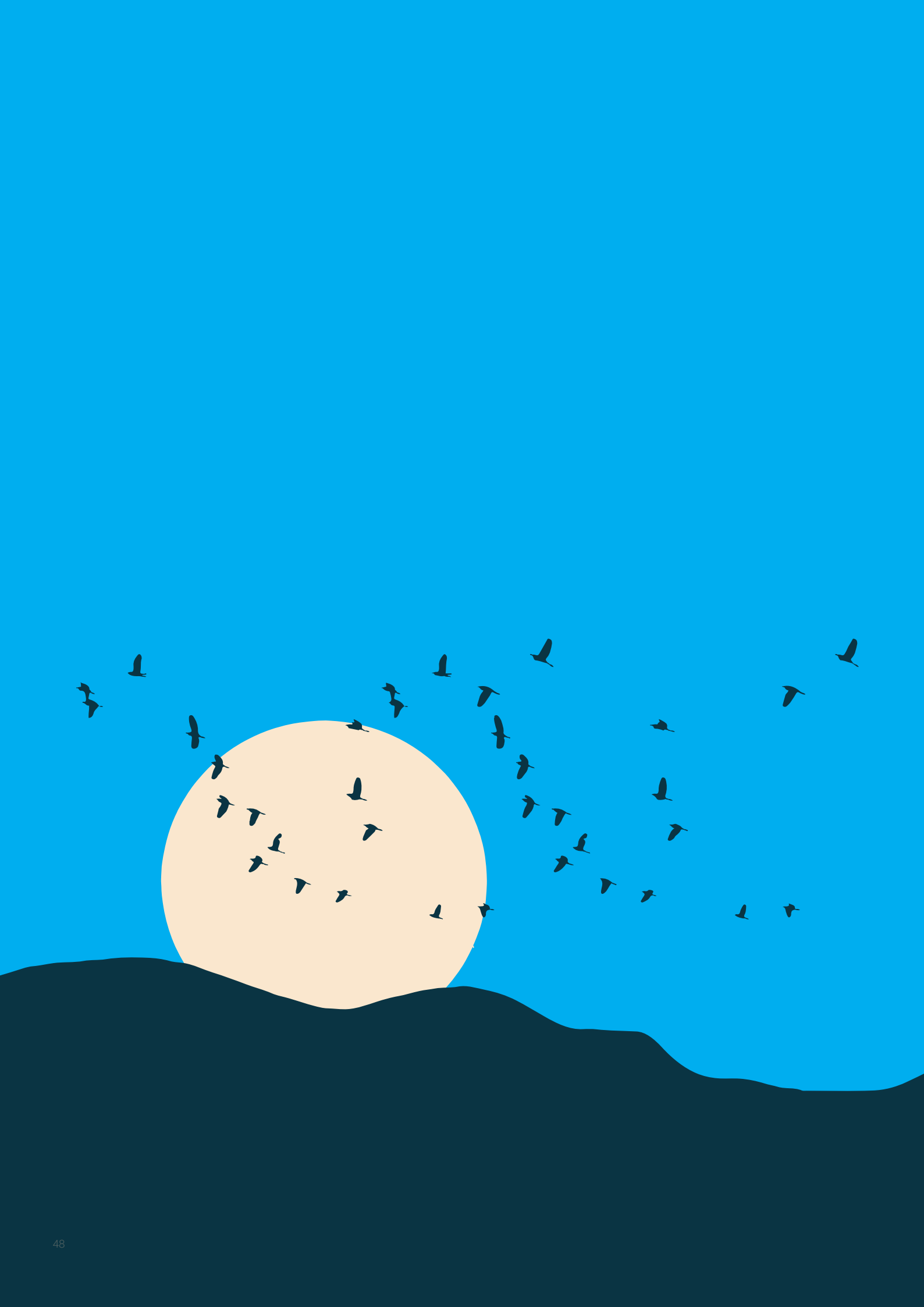

شكر خاص لشركاء تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لأكثر من 50 عاما، باعتباره السلطة العالمية الرائدة في مجال البيئة، حيث حشد العمل من خلال الأدلة العلمية، وإذكاء الوعي، وبناء القدرات، وعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة. تحقق برنامج العمل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بفضل المساهمات المرنة من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في صندوق البيئة والصناديق الكوكبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. تمكن هذه الصناديق من التوصل إلى حلول سريعة ومبتكرة بشأن تغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوّع البيولوجي، والتلوّث والنفايات.

ادعموا برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستثمروا في الناس والكوكب.

www.unep.org/funding

برنامج **الأمم المتحدة للبيئة**

www.unep.org
unep-communication-director@un.org